

القانون والذكاء الاصطناعي: معايير المشروعية والمسؤولية

Law and artificial intelligence: standards of legality and responsibility

1- دراويش الطيب*

Draouich taye

جامعة عبد الحميد بن باديس

مستغانم الجزائر

taye.draouich.etu@univ-mosta.dz

2- لقرع بن علي.

Benali lagraa

جامعة عبد الحميد بن باديس

مستغانم الجزائر

benali.lagraa@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2024/12/15 تاريخ القبول: 2025/12/04 تاريخ النشر: 2025/12/27

ملخص: شهد العالم موجات تغير متلاحقة متسارعة لم يسبق لها مثيل، قوامها تقدم معرفي وعلمي وتقني؛ وقد كان للذكاء الاصطناعي الأثر الكبير على مختلف المجالات، ورغم أن القانون له العديد من الميزات والخصوصيات التي تتطلب تعامل العنصر البشري مع مختلف القضايا القانونية إلا أن الذكاء الاصطناعي إقتحم مجال القانون من خلال إمكانيات هائلة في تحسين كفاءة الإجراءات القانونية وتقليل الفجوات الزمنية والتكاليف المرتبطة بها، غير أنه قد يحدث أضرارا تتطلب الحماية وكذا المسؤولية التي تقع على عاتقه، وإستخدام هذه التقنية يطرح هنا العديد من التحديات القانونية والأخلاقية المتعلقة بمشروعية استخدام هذه التقنية والمسؤوليات المرتبطة بها. نتناول في هذه الورقة البحثية معايير المشروعية والمسؤولية القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في القانون.

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي، القانون، المسؤولية، المشروعية.

ABSTRACT:

The world has witnessed unprecedented, rapid, successive waves of change, based on cognitive, scientific and technical progress. Artificial intelligence has had a huge impact on various fields, Although the law has many features and characteristics that require the human element to deal with various legal issues, artificial intelligence has entered the field of law through tremendous potential in improving the efficiency of legal procedures and reducing the time gaps and costs associated with them. However, it may cause damage that requires protection, as well as the responsibility that falls on him, and the use of this technology raises many legal and ethical challenges related to the legality of using this technology and the responsibilities associated with it. In this research paper, we discuss the criteria for legality and legal responsibility for using artificial intelligence in law.

Keywords: artificial intelligence, law, responsibility, Legitimacy.

مقدمة:

* المؤلف المرسل: دراويش الطيب

ينطوي الذكاء الاصطناعي على إمكانات كبيرة لاستخدامه لتحقيق المنفعة المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحتى إذا تم استخدامه لمعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية الأكثر أهمية للبشرية، فإن استخدامه يثير أيضاً مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان مثل حرية التعبير والحق في الخصوصية وحماية البيانات وعدم التمييز. توفر التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي إمكانات كبيرة إذا تم تطويرها وفقاً للقواعد والأخلاقيات والمعايير العالمية واستندت إلى حقوق الإنسان والقيم القائمة على التنمية المستدامة.

ففي مجال العدالة الجنائية، على سبيل المثال، يجري بالفعل استخدام نظم الذكاء الاصطناعي لدعم التحقيقات وأتمتة عمليات صنع القرار في العديد من نظم العدالة في جميع أنحاء العالم. ونظراً للتطورات السريعة في هذا المجال، ينبغي أن تشكل التحديات والفرص المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في نظم العدالة وأثره على حقوق الإنسان وسيادة القانون والشرعية جزءاً من النقاش بين أصحاب المصلحة في منظومة العدالة.

من هذا المنطلق فإن الإشكال المطروح هنا هو:

*فماهي معايير المشروعية والمسؤولية للذكاء الاصطناعي في المجال القانوني؟

المحور الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

1-تعريف الذكاء الاصطناعي: الذكاء الاصطناعي (AI) هو مجال علوم الكمبيوتر المخصص لحل المشكلات المعرفية المرتبطة عادةً بالذكاء البشري، مثل التعلم والإبداع والتعرف على الصور. تجمع المؤسسات الحديثة كميات كبيرة من البيانات من مصادر متنوعة مثل أجهزة الاستشعار الذكية والمحتوى الذي ينشئه الإنسان وأدوات المراقبة وسجلات النظام. الهدف من الذكاء الاصطناعي هو إنشاء

أنظمة ذاتية التعلم تستخلص المعاني من البيانات بعد ذلك، يُمكن للذكاء الاصطناعي تطبيق تلك المعرفة لحل المشكلات الجديدة بطرق تشبه الإنسان. على سبيل المثال، يُمكن لتقنية الذكاء الاصطناعي الاستجابة بشكل هادف للمحادثات البشرية، وإنشاء صور ونصوص أصلية، واتخاذ القرارات بناءً على مُدخلات البيانات في الوقت الفعلي.

ويُعرّف على أنه فرع من علوم الحاسوب الذي يهدف إلى تطوير الأنظمة التي تحاكي الذكاء البشري في أداء المهام مثل التعلم، التفكير، واتخاذ القرارات. منذ ظهوره شهد الذكاء الاصطناعي تطورات كبيرة، مما جعله من الأدوات الأساسية في عدة قطاعات.

يمكن للقضاء الإستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتسهيل تجميع البيانات والمعلومات حول قضايا معينة.

2-تطور تقنية الذكاء الاصطناعي:

في ورقته البحثية عام 1950 التي بعنوان "آلات الحوسبة والذكاء"، قام آلان تورنج بدراسة مدى إمكانية قيام الآلات بالتفكير. في هذه الورقة البحثية، صاغ تورنج لأول مرة مصطلح الذكاء الاصطناعي وعرضه كمفهوم نظري وفلسفي. .

بين عامي 1957 و1974، سمحت التطورات في الحوسبة لأجهزة الكمبيوتر بتخزين المزيد من البيانات ومعالجتها بشكل أسرع. خلال هذه الفترة، طوّر العلماء خوارزميات تعلّم الآلة (ML). أدى التقدم في هذا المجال إلى قيام وكالات مثل وكالة مشروعات البحوث المتطورة الدفاعية (DARPA) بإنشاء صندوق لأبحاث الذكاء الاصطناعي. في البداية، كان الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية هو استكشاف ما إذا كانت أجهزة الكمبيوتر يمكنها نسخ اللغة المنطوقة وترجمتها.

خلال الثمانينيات من القرن العشرين، تيسّرت عملية التطوير بفضل التمويل المعزز الذي أُتيح وبفضل التوسع في مجموعة الأدوات الخوارزمية التي استخدمها العلماء في الذكاء الاصطناعي. نشر ديفيد روميلهارت وجون هوبفيلد أبحاثاً حول تقنيات التعليم العميق، والتي أظهرت أن أجهزة الكمبيوتر يمكن أن تتعلم من التجربة. في الفترة من عام 1990 إلى أوائل عام 2000، حقق العلماء العديد من أهداف الذكاء الاصطناعي الأساسية، مثل تحقيق الفوز على بطل العالم في الشطرنج. مع وجود المزيد من بيانات الحوسبة وتزايد قدرة المعالجة في العصر الحديث مقارنةً بالعقود السابقة، أصبحت استخدامات الذكاء الاصطناعي الآن أكثر شيوعاً وأكثر سهولة. إنه يتطور بسرعة إلى الذكاء الاصطناعي العام حتى تتمكن البرامج من أداء المهام المعقدة. يُمكن للبرامج إنشاء واتخاذ القرارات والتعلّم بمفردها، وهي مهام كانت تقتصر في السابق على العنصر البشري فقط..

3-خصائص الذكاء الاصطناعي:

أ-التعلم:

القدرة على اكتساب المعرفة من البيانات والخبرة.
استخدام خوارزميات التعلم الآلي لتحسين الأداء بمرور الوقت.

أنواع التعلم:

التعلم المُشرف: يتعلم النظام من أمثلة مُسمّاة.
التعلم غير المُشرف: يتعلم النظام من البيانات دون أمثلة مُسمّاة.
التعلم التعزيزي: يتعلم النظام من خلال التجربة والخطأ.

ب- الاستدلال:

القدرة على استنتاج المعلومات الجديدة من المعلومات الموجودة.

استخدام قواعد المنطق والاحتمالات لاتخاذ القرارات.

أنواع الاستدلال:

الاستدلال الاستنتاجي: استنتاج معلومات جديدة من معلومات موجودة.

الاستدلال الاستقرائي: استنتاج قواعد عامة من أمثلة محددة.

الاستدلال الاحتمالي: حساب احتمالية حدوث حدث ما.

ج- حل المشكلات:

القدرة على إيجاد حلول فعّالة للمشكلات المعقدة.

استخدام خوارزميات البحث والتحسين للوصول إلى أفضل حل.

أنواع حل المشكلات:

البحث: البحث عن حلول في مساحة البحث.

التحسين: إيجاد أفضل حل ممكن لمشكلة ما.

د- التواصل:

القدرة على التفاعل مع البشر والأنظمة الأخرى.

استخدام اللغة الطبيعية والرؤية الحاسوبية لفهم العالم والتفاعل معه.

أنواع التواصل:

معالجة اللغة الطبيعية: فهم اللغة البشرية واستخدامها.

الرؤية الحاسوبية: رؤية وفهم العالم من حولنا.

4- العوامل الدافعة لاعتماد الذكاء الاصطناعي:

هناك ثلاثة عوامل تقود تطور الذكاء الاصطناعي في مختلف الصناعات. سهولة

الوصول إلى قوة حوسبة عالية الأداء وبأسعار معقولة. جعلت وفرة قوة حوسبة

الأعمال في السحابة قوة الحوسبة عالية الأداء ميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها

بسهولة. فقبل هذا التطور، كانت بيانات الحوسبة الوحيدة المتاحة للذكاء الاصطناعي قبل هذا التطور غير قائمة على السحابة ومكلفة.

وجود كميات كبيرة من البيانات المتاحة للتعلم؛ حيث يحتاج الذكاء الاصطناعي إلى التعلم من كمية كبيرة من البيانات من أجل إجراء تنبؤات صحيحة. سهولة تسمية البيانات المعقدة وغير المهيكلة وتخزينها ومعالجتها بتكلفة معقولة ستتيح المزيد من التعلم وإنشاء الخوارزميات. تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي التطبيقية مزايا تنافسية تدرك الشركات على نحو متزايد المزايا التنافسية لتطبيق رؤى الذكاء الاصطناعي على أهداف الأعمال وجعلها أولوية في جميع الأعمال. على سبيل المثال، يمكن للتوصيات المستهدفة التي تقدمها تقنيات الذكاء الاصطناعي أن تساعد في اتخاذ قرارات أفضل بشكل أسرع؛ ويمكن للعديد من ميزات وقدرات الذكاء الاصطناعي أن تقلل التكاليف وتقلل من المخاطر وتسرع من وقت الوصول إلى السوق.

5-مزايا الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على تحقيق مجموعة من الفوائد لمختلف القطاعات: - حل المشاكل المعقدة: يمكن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي استخدام التعلم الآلي وشبكات التعلم العميق لحل المشاكل المعقدة بذكاء شبيه بذكاء الإنسان يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة المعلومات على نطاق واسع من خلال التعرف على الأنماط وتحديد المعلومات وتقديم الإجابات. يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لحل المشاكل في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الكشف عن الاحتيال والتشخيص الطبي وتحليلات الأعمال.

زيادة كفاءة الأعمال: على عكس البشر، يمكن لتقنية الذكاء الاصطناعي أن تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع دون المساس بالأداء. وبعبارة أخرى، يمكن للذكاء الاصطناعي أداء المهام اليدوية بشكل لا تشوبه شائبة؛ ومن خلال السماح

للذكاء الاصطناعي بالتركيز على المهام المتكررة والمملة، يمكن استخدام الموارد البشرية في مجالات أخرى؛ يمكن للذكاء الاصطناعي تقليل عبء العمل على الموظفين وفي الوقت نفسه جعل جميع المهام المتعلقة بالأعمال أكثر كفاءة. -اتخاذ قرارات أكثر ذكاءً: يمكن للذكاء الاصطناعي استخدام التعلم الآلي لتحليل كميات كبيرة من البيانات بشكل أسرع من البشر؛ يمكن لمنصات الذكاء الاصطناعي تحديد الاتجاهات وتحليل البيانات وتقديم التوجيه. من خلال التنبؤ بالبيانات، يمكن للذكاء الاصطناعي اقتراح الإجراءات المستقبلية المثلى. -أتمتة العمليات التجارية يمكن تدريب الذكاء الاصطناعي باستخدام التعلم الآلي لأداء المهام بدقة وسرعة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال أتمتة المهام التي يجدها الموظفون صعبة أو مملة. وبالمثل، يمكن استخدام أتمتة الذكاء الاصطناعي لإعادة توجيه موارد الموظفين إلى مهام أكثر تعقيدًا وإبداعًا.

6-التحديات الأخلاقية للذكاء الاصطناعي:

التحيز: ضرورة ضمان عدم تحيز أنظمة الذكاء الاصطناعي ضد مجموعات معينة من الناس وهنا السؤال المطروح من أين تأتي مصادر المعلومات لهذه التطبيقات؟. الخصوصية: ضرورة حماية البيانات الشخصية من الاستخدام غير المأذون به. المسؤولية: ضرورة تحديد من هو المسؤول عن الأخطاء التي قد ترتكبها أنظمة الذكاء الاصطناعي.

المحور الثاني: معايير المشروعية في استخدام الذكاء الاصطناعي

1 -الأطر القانونية والتنظيمية: تختلف الأطر القانونية التي تحكم استخدام

الذكاء الاصطناعي من دولة إلى أخرى، ولكن يمكن رصد بعض المبادئ العامة: - التشريعات الدولية: تعمل العديد من المنظمات الدولية على وضع معايير تنظيمية

لاستخدام الذكاء الاصطناعي، مثل الاتحاد الأوروبي الذي أصدر لائحة عامة لحماية البيانات (GDPR).

- القوانين الوطنية: تتبنى الدول قوانين محلية تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي، مثل قانون الخصوصية وحماية البيانات.

2- قضايا الخصوصية وحماية البيانات:

يشكل حماية الخصوصية واحدة من أبرز التحديات في استخدام الذكاء الاصطناعي: - التحديات: جمع كميات ضخمة من البيانات وتحليلها قد يعرض الخصوصية الشخصية للخطر.

- الحلول: تطبيق قوانين صارمة لحماية البيانات وتطوير تقنيات تضمن أمان البيانات وعدم إساءة استخدامها.

3- المسؤوليات القانونية والأخلاقية:

- المسؤوليات القانونية للمطورين والمستخدمين
يتحمل المطورون والمستخدمون للذكاء الاصطناعي مسؤوليات كبيرة، بما في ذلك: - تحديد المسؤولية: في حالة وقوع أخطاء أو انتهاكات، يجب تحديد الأطراف المسؤولة سواء كانوا مطورين أم مستخدمين.
- المسؤولية عن القرارات: خاصة تلك القرارات الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، حيث يجب ضمان الشفافية والمصادقية.

4- القضايا الأخلاقية:

الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي يثير العديد من القضايا الأخلاقية، مثل: - الإنصاف والعدالة: التأكد من أن الأنظمة لا تتحيز ضد فئات معينة من الناس.
- السلامة والموثوقية: ضمان أن الأنظمة تعمل بشكل صحيح ولا تسبب أضرارًا غير مقصودة

5- علاقه الذكاء الاصطناعي بالقانون :

أصبح للذكاء الاصطناعي سواء من استعمال الروبوت او التطبيقات صدى كبير حتى في مجال القانون من خلال استخدامه وحتى الأحداث والآثار الواضحة والملموسة التي تنجر عنه فقد أصبح

القانون والذكاء الاصطناعي: معايير المشروعية والمسؤولية

تحدي جديد للقانون ومنه يتم التطرق إلى مكانه الذكاء الاصطناعي في القانون والآثار المترتبة على استخدامه وكذا سلبياته وإيجابياته.

6- مكانه الذكاء الاصطناعي في القانون: تستعمل الهيئات القضائية في جميع دول العالم الذكاء الاصطناعي سواء في ميدان العدالة أو بين المحامين كالعادلة الجنائية حيث يجري استعمال نظم الذكاء الاصطناعي للمساعدة سواء في مجال التحقيق للحصول على المعلومات الخاصة بالقضايا من خلال البيانات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي فيظهر الذكاء الاصطناعي في مجال القانون فيما يلي:

7- الذكاء الاصطناعي في مجال الجنائي والقضائي والأمني: يظهر الذكاء الاصطناعي في المساهمة في إجراءات التحقيق الجنائية والمساعدة في حفظ الأمن العام في الدولة، والكشف عن الاحتيال وهذا من خلال استخدام البيانات الرقمية والخوارزميات التي تنبئ بوجود عمليات احتيال قادمة واكتشاف الجرائم بالإضافة إلى الكشف عن الطلقات النارية ويساعد كذلك في إعداد تقارير خاصة بالمسجونين في المؤسسات الإصلاحية والعقابية مع إمكانية دراسته حالات السجناء ومنع وقوع الجرائم من خلال الكشف عن الأماكن المحتمل الوقوع فيها وملاحقة الجناة، ومن أمثلتها ما تقوم به الشرطة البريطانية في تحليل العديد من المعاملات المالية وغيرها وفي مجال القضائي، ونجد دولة قطر انطلقت في تنفيذ كافة الخطط ومن ضمنها تسهيل إجراءات التقاضي من خلال "نظام المحاكم الإلكتروني" وتطبيقه أصبح أمر محتمل وفعلي وهذا لتطوير الأدوات التي تدعم عمل المتخصصين في مجال العدالة كون الذكاء الاصطناعي يتضمن جميع أنواع التقنيات.

كما أن الشبكة العالمية لنزاهة القضاء بدأت في إكتشاف الإستعمال الأخلاقي للذكاء الاصطناعي وهذا سنة 2018 حيث تم تنظيم نقاش حول الذكاء الاصطناعي وإرادة المحاكم من طرف معهد الأبحاث للأنظمة القضائية وبعد هذا ظهرت "ديانا غراسكي" في حلقة بود كاست تصف فيها استخدام الذكاء الاصطناعي لمعالجة القضايا المتراكمه في الهيئات القضائية.

ومنه ففي الجانب القضائي أو حتى الجنائي والأمن الذكاء الاصطناعي دور كبير كما أن له دور في تنظيم معلومات حول القضايا أو الحصول عليها وفي تحديد عدد هذه القضايا وكذا في إجراءات التقاضي وتوجيههم وبالتالي من الصعب استبعاد فكره عدم وصول الذكاء الاصطناعي لدرجة الذكاء البشري وسيطرته على جميع المجالات وهذا قد يطرأ عنه جوانب سلبية مختلفة.

8- الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماه: هناك العديد من المحامين يستخدمون الذكاء الاصطناعي كوسيله للقيام بمهامهم وهذا لكثرة القضايا والمعلومات والبيانات الخاصة بهذه القضايا حيث أن هناك العديد من المحامين يعتمدون عليه لتنظيم معلوماتهم وللحصول على بيانات المدعين، وهذا لأعمالهم المتعلقة بإجراءات الأبحاث وحساب الفواتير وبالتالي فهو يساعد في سرعه البحث ودقه وتوفير الوقت مما يخفف الجهد والعبء وذلك من خلال الاعتماد على تطبيقات رقميه يعتمدون عليها في القيام بمعظم أعمالهم القانونيه وهذا الأمر يثير الكثير من المخاوف التي تنجر عن استخدامه سواء من ناحيه تقليص مهام المحامين أو حتى الاستغناء عن محامين في التقاضي.

9- الآثار المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي: بالرغم من الأهميه البالغه للذكاء الاصطناعي وإيجابياته التي ساهمت في العديد من المجالات وباعتباره ذا قدرات عاليه مثله مثل البشر أو أكثر إلا انه قد ينجر عنه العديد من الأضرار لا محال في هذا، بما أن له إمكانيه اتخاذ القرارات بصفه منفرده والقيام ببعض المهام دون اي تدخل من الإنسان بصفته الذاتيه فمن الممكن أن يحدث العديد من الأضرار والأخطاء وحتى ارتكاب الجرائم التي تقع ضمن المسؤوليه المدينه والجنايئه ومنه يتم التطرق للمسؤوليه المدينه الناتجه عن أضرار الذكاء الاصطناعي وفقا للقواعد العامه وكذا المسؤوليه الجزائيه الناتجه عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

***المسؤولية المدينه الناتجه عن اضرار الذكاء الاصطناعي وفقا للقواعد العامه:** المسؤوليه المدينه كما تعرف بأنها مسؤوليه تقع على كل خطأ أو ضرر يسببه شخص طبيعي أو شخص معنوي وهي تختلف باختلاف نوع الضرر

القانون والذكاء الاصطناعي: معايير المسؤولية والمسؤولية

فقد تكون مسؤوليه تقصيريه او مسؤوليه عقديه وبوصف الذكاء الاصطناعي له إمكانيات مثل ما يتمتع به العقل البشري قد يحدث أضرار وهذه الأضرار قد تكون إخلال عقادي ينجر عنه مسؤوليه عقديه ومن الممكن أن يقوم بتصرفات ضاره توقعه في المسؤوليه التقصيريه.

وبالتالي فالمسؤوليه العقديه كما هو متعارف عليه تقع في العقود المبرمه بين طرفين وهذه العقود تقوم على مجموعه من الشروط في حال أخل أحد الأطراف بالتزاماته في هذا العقد أو لم يتم بتنفيذ ما اشترط عليه يكون أمام المسؤوليه العقديه ولأن العقود تقوم على إلزام أحد الأطراف بتحقيق نتيجة مثال المفاوض الذي يتولى أحد المشاريع يلتزم هنا بضمان تحقيق ذلك المشروع وفقا للبنود المتفق عليها وهنا لا يمكن اعتبار أن التزامه هو مجرد بذل العناية وإخلاله في هذا الشأن يجعله يقع في المسؤوليه العقديه.

ففي مجال الذكاء الاصطناعي تقع العديد من الحالات المشابهه مثال في حال خالف الروبوت الشروط المنصوص عليها في العقد يكون للمشتري الحق في إلغاء العقد وبالتالي تقوم المسؤوليه العقديه، وعدم مطابقه الذكاء الاصطناعي لبنود العقد يؤدي الى تعويض المشتري، وبالتالي قد تقوم المسؤوليه في مجال الذكاء الاصطناعي على أساس نظريه ضمان العيوب الخفيه أو الالتزام بتسليم منتج.

يصعب تطبيق هذه المسؤوليه على الذكاء الاصطناعي لأنها تبقى مجرد اله أو تطبيق يتم تسييرها من طرف صانعيها حتى وان كانت تتمتع بالعديد من المقومات التي تبين أنها ذات استقلاليه إلا انه يتم برمجتها من صانعيها فإذا اعتبرنا الذكاء الاصطناعي هو المسؤول عن الأضرار والأخطاء هذا يعتبر فرصه لصانعيه ومستخدميه لتفادي تحمل هذه المسؤوليه وبالتالي يصبح حق المتضرر ضائع.

أما المسؤوليه التقصيريه بما أنها مسؤوليه بعیده عن العقود فهي تنشأ نتيجة خطأ من طرف القائم بالضرر كما أن قيامها لا يقع ولا يتم التعويض إلا إذا أثبت الضرر الخطأ والضرر والعلاقه السببيه بينهما، وبالتالي من الضروري الالتزام ببذل العناية لان تقصير في هذا الأمر ينجر عنه القيام هذه المسؤوليه.

وهذه المسؤولية يمكن تطبيقها في حاله في حاله أي ضرر يقع نتيجة استخدام الذكاء الاصطناعي رغم انه في الواقع من الصعب تطبيق المسؤولية التقصيرية على الذكاء الاصطناعي كونه لا يزال ذو طبيعه خاصه لا تتمتع بالشخصيه القانونيه، وكما ذكرنا سابقا رغم تمتعه بالذكاء والقدرات الكافيه على اتخاذ قرارات وغيرها إلا انه من غير الممكن تعريضه لهذه المسؤولية بصفته مجرد نظام يجهل جميع اركان هذه المسؤولية كما من الصعب أن يثبت عكس ذلك إلا إذا وقعت على مستخدمه أو من صممه.

- المسؤولية الجزائية الناتجة عن جرائم الذكاء الاصطناعي: رغم

التطورات التي هي موجودة ولا تزال في طور تحسين الذكاء الاصطناعي لكن لم تحدد طبيعته بعد مما يجعل ارتكابه لأي ضرر للغير سواء أدى باصابته أو وفاته موضعه تساؤل حول من يتحمل المسؤولية لأنه من غير المتوقع سجن أو حبس اله فالجريمة قائمه على أركان وجب تحققها وهي الركن المادي المتمثل في قيام بالضرر والركن المعنوي وهو القصد الجنائي العام والخاص والركن الشرعي وبالنظر لهذه الأركان نستطيع القول أن الذكاء الاصطناعي يصعب أن تقع عليه هذه المسؤولية في الركن المادي يمكن حدوثه بالفعل بخطأ من الذكاء الاصطناعي والركن المعنوي لا يمكن توقع حدوثه باعتبار أن الذكاء الاصطناعي لا يتمتع بالشخصيه القانونية وبالتالي لا يتمتع بإرادته كون هذا الركن يقوم على أساس الإراده نحو ارتكاب الجريمة بقصد وعلى غرار الشخصيه القانونيه من غير المعقول أن يرتكب الذكاء الاصطناعي جريمه قتل بسبق إصرار وترصد وان اعتبر شخصا معنويا أما الركن الشرعي لم ينص نص عن العقوبات الجزائية المقرره للذكاء الاصطناعي ومنه لا يمكن أن تقع عليه هذه المسؤولية وبالتالي يطرح التساؤل هل من الممكن أن يصبح الذكاء الاصطناعي مرتكبا للجرائم بإرادته المنفرده وهل تطبق عليه المسؤولية الجزائية في هذه الحاله ومن يصبح المسؤول عن هذه الجرائم والاضرار.

خاتمة

وفي الأخير يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي تقنية واحدة يمكن أن تسهم في تحسين جودة العمليات القضائية بمختلف مراحلها لكن وفق شروط محددة يوفرها العنصر البشري.

فالروبوت لا يزال في غالبية التشريعات لا يمتلك الشخصية القانونية ولا أهلية قانونية لديه تمكنه من إبرام التصرفات وتحمل المسؤولية والالتزامات وربما الاعتراف سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة. كما يمكن تطبيق المسؤولية عن حراسة الأشياء على الروبوت ولكن من خلال تطبيق فكرة تجزئة الحراسة حسب نشأة الضرر، وبما أن الروبوتات ليست من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية ولا تتمتع بالأهلية القانونية في إبرام التصرفات القانونية ، فلا يمكن أن تعتبر تابعة.

إن قواعد المسؤولية عن الأشياء المعيبة يمكن أن تعالج الجانب المادي لهذا الذكاء على قضايا الذكاء الصناعي وتعد الأكثر استخداماً، بالرغم من أوجه القصور التي تعترضها في الجانب المعنوي.

التوصيات :

- يجب تجديد قواعد المسؤولية حيث أن القواعد التقليدية غير كافية أمام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عالمنا الرقمي .

- نوصي بضرورة عقد مؤتمرات وورش عمل تتعلق بالمسؤولية القانونية لأنظمة الذكاء من أجل توعية أصحاب الاختصاص بهذا الجانب

- نوصي بتحميل المنتج والمورد جزء من المسؤولية فلا يمكن أن تقوم المسؤولية على عاتق المالك .

- يجب وضع افتراضات لمشاكل متوقعة ومرتبطة قد تنجم عن تقنيات الذكاء الاصطناعي لافتراض المشكلة وافتراض الحل يقلص من الأخطار المتوقعة.

قائمة المراجع:

- 1- الإدارة الإلكترونية :محمد الصيرفي ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي ، 2007:ص.88
- 2- ينظر: تقرير منظمة الصحة العالمية/2021
- 3- ينظر: الموقع الإلكتروني : ما هو الذكاء الاصطناعي oracle.com :
- 4- ينظر: مفهوم الذكاء الاصطناعي وأبرز مجالاته ، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني al-ain.com :
- 5- ينظر: الذكاء الاصطناعي : أحمد كاظم ، جامعة الإمام الصادق، كلية تكنولوجيا المعلومات، قسم هندسة البرمجيات ، ص.6-8
- 6- ينظر مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن ومستقبل العمل: أوسوندي أوسوبا.

- 7- ينظر: الحاسوب والأمن القومي ، رافت الكمار ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2005م: ص.78
- 8- ينظر نحو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي : أودري أزولاي، موقع الأمم المتحدة.
- 9- فريدة عثمان ، الذكاء الاصطناعي، دفاثر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح الجزائر، العدد2-2020م
- 10- محمد المرسي زهرة، المصادر غير الارادية للالتزام في القانون العماني "الفعل الضار والفعل النافع" ط1 دار الكتاب الجامعي، الامارات 2014
- 11- همام القوسي، نظرية الشخصية الافتراضية في القانون المدني، الكويت ، بدون دار نشر ، 2019
- 12- ياسين احمد سعيد ، نبوءات الخيال العلمي ، بدون دار نشر، 2017.